عندما أستشهد النبي الكريم محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) أستولت قريش على السلطة بعده، مُقصية الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) عن حقه ومرتبته التي رتبه الله(عز وجل) فيها، وأدعت القبيلة المذكورة زروًا وبهتانًا أن النبي لم يوصي لأحدٍ من بعده، ومن أجل ذلك، روجوا لفكرة مفادها: أن أمر أختيار الخليفة منوط بالمسلمين من أهل الحل والعقد، بمعنى لا تنصيص بولاية أهل البيت وخلافتهم عندهم بالمرة.

وعلى أيّة حال، وصل الخليفة الأول بعد سلسلة من الأحداث التاريخية التي كادت– لولا حكمة الإمام علي وصبره– أن تعصف بكيان المسلمين السياسي الناشىء، فالخليفة الأول–كما مر بنا– وبأسناد من الخليفة الثاني عمر، أدعوا بأن النبي قال ما معناه : بأن بني هاشم لا يلؤن الخلافة أبدًا، ولهم النبوة فقط؛ لذا، وبأستخدام القوة العسكرية التي وفرتها الأرستقراطية البدوية، نتيجة إحياء التحالفات المصلحية القديمة، فقد إمتلئت إحياء المدينة المنورة بقوات من القبائل العربية المحيطة بالمدينة المنورة، مثل أسلم وغفار وجهينة ومزينة...الخ، فهؤلاء، وبفعل الترابط المصلحي، ووعد قريش لهم بالمال والميرة والعليق، فضلاً عن المناصب العسكرية فيما بعد، قد وقفوا إلى جانبهم، وأركزوا الخلافة في غير أهلها، ففي الوقت الذي منع الناس من تشييع نبيهم، كانت قريش تطبخ مؤامرتها بسرعة كبيرة لإنتخاب الخليفة الأول في سقيفة بني ساعدة.

وعندما أعتلى الخليفة الأول منبرًا في السقيفة المذكورة خطب قائلاً:" **أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني...**". وفي عهده حصلت جملة أمور منها: حركتي الردة ومانعي الزكاة اللتان كادتا أن تطويا سجل قريش السياسي إلى الأبد، وحصلت هاتان الحركتان في وقت متقارب؛ بفعل عوامل متعددة، منها عوامل سياسية– قبلية، إذ لم تكن القبائل العربية على إستعداد لقبول حكم قريش بالمرة، خلافًا للتعامل القديم القائم على أساس التحالفات المصلحية، فضلاً عن خيبة أمل الجماهير من تنصل قريش من بيعة الإمام علي والبيعة لغيره، وعوامل إجتماعية– إقتصادية، إذ شعرت الطبقات المسحوقة بالغبن بعد منع الإمام علي من تسنم السلطة، وأعتلاء الأرستقراطية القرشية الثيوقراطية "**أي ذات الصبغة الدينية**" بدلاً عنه، ومهما يكن السبب فقد قمعت هاتان الحركاتان بمنتهى القسوة.

ولأجل الظهور بمظهر المجاهد، فقد أرسل أبو بكر حملة أسامة بن زيد إلى وجهتها في بلاد الشام، تلك الحملة التي كانت ترابط على مقربة من المدينة، وتركها الأول والثاني؛ من أجل حصد ثمار ما زرعوه من قتل النبي، وأنتهاب سلطته وحق آله في الحكم. كما أرسل الأول جنوده إلى العراق والشام؛ من أجل مواجهة الفرس والروم. ففي العراق لم تتمكن قواته من تحقيق نتائج ملموسة، على الرغمن من إنتصارها في بعض المعارك الصغيرة، ولما ذهب خالد إلى الشام تاركًا العراق، تقهقر قادة الحرب مثل جرير بن عبد الله البجلي، الذي إنسحب نحو كاظمة، بينما هرب المثنى بن حارثة الشيباني نحو خفان، وهي موضع قريب من الكوفة" **التي مُصرت فيما بعد**" بفعل الضغط العسكري الإيراني الكبير. أما في بلاد الشام فحقق نتائج غير حاسمة من الناحية العسكرية، لكنه أسهم كثيرًا في ترسيخ الأرستقراطية القرشية البرجو– إقطاعية من البيت الأموي، ليحولوا المنطقة المذكورة بحسب أهوائهم، بعيدًا عن قيم الإسلام.

ولما مات الأول مسمومًا في يوم الثلاثاء 22 جمادى الآخرة سنة(13هـ)، بويع لعمر بن الخطاب في نفس اليوم، وبوصية منه. ومن على المنبر وقف عمر خطيبًا فقال: " **أما بعد، فقد أبتليت بكم، وابتليتم بي، وخُلّفت فيكم بعد صاحبي، فمن كان بحضرتنا باشرنا بأنفسنا...**" . ولعل أول عمل مهم قام به هو محاولة تحشيد الناس لجبهة العراق، وإستعادة الإنتصارات الجزئية التي تحققت أيام الأول، لكن أخفق في معركة الجسر التي أوكلت إلى قائد غير كفؤ وهو : أبي عبيد الثقفي. وبعد سلسلة معارك كان أهمها القادسية والمدائن تمكن العرب من فتح العراق وطرد الفرس منه.

أما على الجبهة الشامية فكانت ثمة معارك مهمة، قادت إلى كسر شوكة الروم، كان من أهمها اليرموك التي شكلت المفتاح الرئيس للفاتحين العرب لإتمام عملياتهم العسكرية، مستغلين الظروف العامة في الجغرافية المحيطة بالعرب، فقد كان الروم والفرس، يمرون بظروف صعبة، فالفرس كانوا إبان الخمس سنوات الأخير قبل قيام الفتوح، يعانون من الصراعات السياسية والعسكرية على عرش الإمبراطورية الساسانية، إذ تولى العرش في المدة المذكور أحد عشر من الأكاسرة. فضلاً عن كثرة الصراعات العسكرية والحروب مع الإمبراطورية البيزنطية، التي إمتدت لتشمل عموم الجغرافية الواقعة في شمال أفريقيا وصولاً إلى بلاد الشام والعراق وأرمينيا، إضافة إلى معاناة الدولة البيزنطية من الإنشقاقات الكنسية،

وصراعها مع الكنائس المحلية في الجغرافية المحتلة في الشام ومصر، حول المذاهب المسيحية وطبيعة السيد المسيح.

وثمة أمر مهم حدث أيام عمر وهو: أنه وزعّ الأعطيات على أساس من التفاضل بين الناس، بحسب السبق في الإسلام، كما قيل، لكن الواقع أن ثمة أمر مختلف، إذ أراد إحداث حالة من التوازن بين التيار الإسلامي الذي مثله الإمام علي، ويحمل قيم الإسلام المحمدي الأصيل، وبين الأستقراطية البرجوزاية–الإقطاعية التي كانت تحصل على نصيب من أموال المؤلفة قلوبهم، في أيام النبي وأبي بكر الذي أستمر على ذات المنهج؛ لأنه كان محتاجًا لهم، بسبب الظروف التاريخية التي مر بها المنتظم السياسي العربي، بفعل الإضطراب الكبير الذي عم بعد إقصاء الإمام علي عن حقه الألهي، وحصول حركات المعارضة أعلاه.

وكان هؤلاء في الواقع تجار، ولما ملكوا الأموال أكثر في الإسلام أخذت تتراكم الأموال عندهم؛ لذا عمد عمر إلى محاولة إحداث فرق في الإعطيات لكي يوازن بين أنصار التيار الإسلامي المذكور ، الذي ضم في غالبيته المسحوقين المطالبين بتطبيق شعارات الإسلام، مثل: العدالة والمساواة. لكن لما رأى عمر تراكم الأموال بيد هؤلاء، قطع عنهم أموال المؤلفة قلوبهم، وقرر أن يعيد نظام المساواة في الأعطيات الذي سنّه النبي، وسار عليه أبي بكر، لكنهم قتلوه، والصقوا التهمة بفيروز أبي لؤلؤة النهاوندي، وذلك في 26 ذي الحجة سنة(23هـ).

ولم يترك عمر بن الخطاب للناس أن تختار حاكمًا إلاّ على وفق رؤياه هو، إذ شكل لجنة **سداسية "ضمت خمسة من الأرستقراطية الثيوقراطية وهم: عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، فضلاً عن الإمام علي بن أبي طالب"**. وهذه الإختيارات كانت من أجل أبعاد الإرستقراطية البروجو– إقطاعية التي مثلها معاوية بن أبي سفيان وأخوته، فضلاً عن ذلك فالملاحظ أن ثمة غلبة للأرستقراطية الثيوقراطية على حساب الإمام علي، بمعنى أن عمر كان يخطط إلى مَنْ ستذهب السلطة، إذ على الخليفة الجديد أن يحكم على وفق رؤية الخليفتين الأول والثاني، وهذا ما لا يرضاه الإمام بالطبع، فوضعه في اللجنة من لدن عمر، هو لإحداث توازن ظاهري مع التيارات الأخرى، ولإيهام الناس بأنه ليس ضد أبن عم النبي.

وعلى أيّة حال، ففي يوم آخر يوم من شهر ذي الحجة سنة(23هـ)، بويع عثمان بن عفان خليفة للمسلمين، بعد موافقته على السير بنهج النبي"**بحسب الظاهر**" وسيرة الشيخين أبي بكر وعمر، وهذا الأمر– يعني السير بسيرتهما– رفضه الإمام علي؛ لكونه معصوم أولاً، ولأنهما أفسدا وخربا كل شيء ثانيًا، فلا يمكن له بأي شكل أن يسير على نهجهما بالمرة، فالدنيا والحكم عند أمير المؤمنين أهون من عفطة عنز، إلاّ أن يحق حقًا أو يدفع باطلاً.

ولعل أول أعمال عثمان هو إستكمال إرسال الجيوش العربية إلى إرمينية ، وإتمام فتوح إيران؛ لمطاردة كسرى الثالث يزدجرد الهارب من العراق حتى قتله سنة(31هـ) في أقليم خراسان، ثم الإشتباك مع الروم البيزنطيين في شمال إفريقيا، وبالتحديد في تونس حيث معركة سبيطلة، التي قادها القائد الروماني جيرجيريوس، وأسهم فيها الكثير من العرب ممن حمل أسم عبد الله، مثل: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وبقيادة عبد الله بن سعد بن أبي سرح" أخ عثمان بالرضاعة"، ولم تكن هذه المعركة هي الوحيدة، بل في زمنه حدثت معركة ذات الصواري البحرية سنة(34هـ) بين الإسطول البيزنطي والعربي في عرض البحر، والتي إنتهت لصالح العرب.

وقيل أيضًا أنه جمع الناس على مصحف واحد، أي أن المصاحف كانت متعددة والقرآن الكريم غير مجموع، وهذا ما يتناقض مع صريح القرآن، في قوله تعالى:{**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ *فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**} وقوله تعالى: {**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**}. بمعنى أن الدين كامل، ولا يمكن فهم كمال الدين دون أن يكون قانونه ودستوره مجموع على يد خاتم الأنبياء والمرسلين. وليس هذا فقط، بل ثمة أشياء لا بدّ من الإلماح لها حتى نفهم الصواب، منها: أن النبي قال:" **إني تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدًا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي**"، وهذا يعني أن القرآن مجموع، وإلاّ لما سماه النبي كتاب. ثم ورد عن النبي بأنه حض على ختم القرآن الكريم في شهر رمضان، وإن لم يكن مجموع كيف يدعوا إلى ختمه، ثم ثمة أمر غاية في الأهمية، وهو: أن نزول القرآن ليس كما هو مرتب بين دفتي الكتاب الكريم، بمعنى أن نزوله ليس كما نقرأه الآن، فأول أية نزلت هي أقرأ، والأخيرة كانت الأية :{**وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**}، فإذا كان الأمر كذلك فمن له حق ترتيب القرآن كما هو الآن، أي من له الصلاحية في وضع السور الكريمة والآيات المباركة في أماكنها الحالية؟!.

وفي زمنه أختل النظام الإجتماعي كثيرًا؛ بفضل توزيعه الأموال على أقاربه، وتسلطيهم على رقاب الناس، فقد عين أبن خاله، عبد الله بن عامر بن كريز على ولاية البصرة، والوليد بن عقبة على الكوفة، وسلط آل أبي سفيان على بلاد الشام، ومروان بن الحكم على مصر، وهذا الأمر كدّس الأموال عندهم في قِبال فقر وجوع كبير، وإختلال طبقي ضرب المجتمع العربي؛ مما خلق تململ منه، وأستغل الأمويون ذلك، ودبروا مؤامرة لقتله، الصقت ظلمًا بمحمد بن أبي بكر ومالك الأشتر النخعي وذلك في سنة(35هـ)، وأتخذت هذه التهمة ذريعة لتصفيتهما من باب أخذ الثأر، والقصاص من قتلة الخليفة المظلوم بحسب المدعى!!.

وبعده أصبح الإمام علي بن أبي طالب هو الخليفة الرابع، بعد أن ألح الناس عليه، وأشترط أن تكون بيعته عامة في المسجد، فرضى الناس وحصلت البيعة في مسجد المدينة في يوم الجمعة المباركة الموافق 25 ذي الحجة سنة (35هـ). ومن باب الواجب الشرعي قام الإمام علي بتعديلات جوهرية على النظام السياسي العربي– الإسلامي، فأول عمل قام به هو نقل العاصمة إلى الكوفة، إذ كانت المدينة المنورة مدمرة من الناحية الإقتصادية– الإجتماعية، بعد أن طالتها السياسية الإقتصادية الخاطئة للخلفاء السابقين، الذين أعطوا المال بطريقة غير صحيحة؛ مما أركز طبقية مقيتة، إفرزت بيئة إجتماعية خطيرة، حيث أصبح المجتمع يعيش بعضه في أقصى الفقر، مقابل عيش أخرين في أقصى الثراء.

فضلاً عن أعادته بعض أراضي الصوافي التي وزعها الخلفاء على أقاربهم وقادتهم، تلك الأراضي التي كانت تنتج مئات الأف من الدراهم سنويًا، وأسهمت بشكل فاعل في ثراء أشخاص محدودين، مقابل فقر مدقع للأكثرية. وفي نفس السياق عمل الإمام علي على العودة إلى نظام المساواة في العطاء؛ لردم الفجوة الطبقية الكبيرة التي عانى منها المجتمع، كما عَمَدَ إلى تغيير بعض ولاة الأمصار ومحاسبة المقصرين منهم، فأرسل عثمان بن حنيف إلى البصرة، وعمارة بن شهاب إلى الكوفة، وعبيد الله بن العباس إلى اليمن، وقيس بن سعد بن عبادة إلى مصر، وسهل بن حنيف إلى الشام. وفي الحقيقة أن عثمان دخل إلى ولاية البصرة بأجواء مكفهرة؛ بفعل رفض عاملها عبد الله بن عامر بن كريز تسليم السلطة بسهولة في أول الأمر، وتمكن قيس بن سعد من دخول مصر وسط إنقسامات حادة أثارها عقبة بن عامر الجهني والي عثمان، وكذا الحال مع عبيد الله بن العباس الذي تسلم الولاية خلفًا ليعلى بن

منبه، أما سهل بن حنيف فلم يسمح له رجال معاوية بالوصول إلى مركز ولايته، بمعنى أن الأخير أعلن العصيان على الخليفة الشرعي.

لم يكن هذا الحال فقط، فقد إنحاز عبد الله بن عامر الحضرمي والي المدينة لأعداء الإمام علي وأصبحت ولايته مركزًا لتجمع بني أمية، وأنصارهم المعادين له وسياسيته. وأمام هذا الحال، لم يكن الإمام علي بوضع جيد بالمرة، إذ خرجت عليه عائشة في البصرة بتحريض من طلحة والزبير، ومن خلفهما معاوية بن أبي سفيان، لكن الإمام تمكن من كسر شوكة الخارجين على السلطة في موقعة الجمل في البصرة سنة(36هـ). وفي السنة التالية أي في سنة(37هـ) خرج معاوية، وأصطدم به الإمام في معركة صفين، التي تقع على مقربة من محافظة الرقة في سوريا. وبعد معارك كثيرة، ولما عجز معاوية من النصر، ولما كان الإمام علي على بعد مرمى حجر من تحقيق النصر على أعداءه، رفع جيش الشام بمشورة من عمرو بن العاص المصحف، مطالبين" **بحسب الظاهر**" إيقاف الحرب وتحكيم القرآن، وبفعل هذه الخطوة الماكرة ظهرت لدينا فئة ضالة، وهي فرقة الخوارج التي حاربت الإمام علي في النهروان سنة (38هـ).

على أيّة حال، وافق الإمام علي على التحكيم، وأرغم على القبول برأس النفاق أبي موسى الأشعري ليكون حكمًا عنه، في حين أختار معاوية المحتال عمرو بن العاص، الذي نجح بخداع الأشعري، عندما أقنعه بوجوب خلعهما للإمام علي ومعاوية، وأن يترك الأمر للناس شورى لتختار مَنْ تراه مناسبًا، ولما أعلن الأشعري عن خلع الإمام، ثبّت المحتال عمرو بن العاص معاوية خليفة على رقاب المسلمين، وذلك في سنة (38هـ). ومن أبرز نتائج التحكيم هذا هو أعتراف ممثل الإمام علي بأن عثمان قتل مظلومًا، وهذا بحسب الظاهر أعطي معاوية الحق في تتبع قتلته، والقِصاص منهم، كما أنه خلق فتنة كبيرة في البنية الإجتماعية العربية، إذ لم يقبل غالبية الطبقة المسحوقة التي قاتلت في ركاب الإمام علي بنتائج التحكيم، وعدّت قبول الإمام تنازل غير مبرر لمعاوية؛ لذا أصبحوا أعداءً للإمام علي،وكفروه في مناسبات كثيرة. وعلى أيّة حال، وتحت ظروف مضللة تمكن معاوية والأشعث الكندي وعمرو بن العاص من تدبير قتل الإمام علي، بالتعاون مع عبد الرحمن بن ملجم، في سنة (40هـ)، وبذلك طويت صفحة الخلفاء الراشدين، ليكون الدور لبني أمية ليتحكموا في رقاب الأمة الإسلامية ما يقرب قرنًا من الزمان.